شبكة الحماية الاجتماعية في العراق (الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية) دراسة ميدانية

أ.م.د. علي جواد وتوت & الباحث :- نعيم عبد الرضا حسان

كلية الآداب / جامعة القادسية

الخلاصة:-

تعتمد شبكة الحماية الاجتماعية مبدأ التكافل الاجتماعي وهو المبدأ الإنساني النبيل الذي يستمد ضروراته من نزعة الانسان على مساعدة الانسان لأخية الإنسان. ويؤكد مشروع شبكة الحماية الاجتماعية على ضرورة توافر العيش الكريم للمشمولين من الفقراء العراقيين ومعاونتهم والتخفيف عنهم ،حتى لا تدفعهم الحاجة الى التسول أو الانحراف في الاعمال غير قانونية ويهدف هذا المشروع العراقي الى رفع المستوى المعاشي للأسرة الفقيرة باعتبار أن الأسرة نواة المجتمع ومن هنا تتجلى الابعاد الإنسانية والاجتماعية لشبكة الحماية الاجتماعية في مساعدة الفقراء وذلك لسعة حجم الشريحة المشمولة بهذا الراتب زيادة على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على حياة الأسرة بعد منحها الراتب ومن ثم انعكاساته في الإسراع بعملية التنمية في المجتمع .

وفقاً لهذه التغيرات ومن اجل الوقوف على أهم الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لمشروع شبكة الحماية الاجتماعية وتحقيق أهداف البحث ،حاول الباحث الإجابة عن مجموعة من الأسئلة طرحتها هذه الإشكالية ،هي هل حقق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وبعد مرور عشر سنوات على إنشائه الأهداف المنشودة التي إنْشِيءَ من أجلها المشروع ؟ وما الاليات المتبعة في هذا المشروع ؟وما أهم الفئات المستهدفة في مشروع شبكة الحماية الاجتماعية ؟ وهل حقق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يسعى اليه ؟ وهل خفف من الفقراء ؟ وهل تمكن من ضمان الاستهداف العادل لجميع لإفراد المجتمع جميعهم وهل أوجد البدائل الحقيقية لفئة العاطلين عن العمل ؟ وهل تمكن القائمون على هذا المشروع من القضاء على الخروقات (كالتزوير والفساد الإداري ،ودخول الطارئين على شبكة الحماية الاجتماعية ؟وهل حقق البعد الإنساني والاجتماعي؟

وللتعرف على أهم الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية ،قام الباحث بتحديد مفاهيم البحث من خلال التركيز على برنامج شبكة الحماية الاجتماعية من خلال دراسة التطور التاريخي لشبكة الحماية الاجتماعية والتعرف على أهم الاليات والفئات المستهدفة لهذا المشروع ،وذلك باستعمال المنهج التاريخي والمقارن ومقارنتها خلال فترات حقب زمنية معينة، وللتعرف على إمكانية كون شبكة الحماية الاجتماعية تعمل على تحقيق الامن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي ،حاول الباحث استعمل منهج المسح الاجتماعي للكشف عن اهم الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لمشروع شبكة الحماية الاجتماعية في إطار بحث ميداني كان مجتمع محافظة ميسان (إحدى محافظات العراق الجنوبية) بوصفها إنموذجاً لمجتمع العراقي وذلك عبر عينة مؤلفة (٣٨٠) مستفيداً من برنامج شبكة الحماية الاجتماعية.

الإطار العام للبحث

أولا: مشكلة البحث The Problem of Research

تعدّ شبكة الحماية الاجتماعية، التي أرست قواعدها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، واحدة من الاجراءات الانسانية التي تهدف لانتشال أسر عراقية تعيش تحت خط الفقر، الى واقع أفضل وذلك عبر توفير إعانات مالية لمواجهة ظروف الحياة الصعبة، إلا ان انعكاسات المشروع الاجتماعية والاقتصادية على واقع الفئات المستفيدة خصوصاً وعلى المجتمع بشكل عام، تشكل مشكلة بحدّ ذاتها تتجسد في السؤال الآتي: **هل حقق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وبعد مرور عشر سنوات الاهداف المنشودة التي أنشأ من أجلها؟**

غير إن أسئلة فرعية أخرى تتصل بهذا السؤال لاشك أن أهمها هي: ما المقصود أولاً بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية ؟ وما هو قانونها ؟ وما الآليات المتبعة في هذا المشروع؟ وما أهم الفئات المستهدفة في مشروع شبكة الحماية الاجتماعية ؟ وهل أوجد البدائل الحقيقية لفئة العاطلين عن العمل ؟ وهل تمكن القائمون على المشروع من القضاء على الخروقات (كالفساد الاداري والتزوير، ودخول الطارئين على شبكة الحماية الاجتماعية) بعد عشر سنوات على تنفيذه ؟

ثانيا: أهداف البحث The Goals of Research

جاء البحث الحالي بهدف التعرف على:

١- ماهية وطبيعة مشروع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق.

٢- أهم الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لشبكة الحماية الاجتماعية في ميسان.

ثالثا: أهمية البحثThe Importance of Research

تتأتى أهمية البحث بجانبين هما:

- **موضوعي:** إن مشروع شبكة الحماية الاجتماعية، يشكل ضمانة لتلبية احتياجات فئات واسعة من الجماعات والافراد.

- **تطبيقي:**فالبحث يشكل اضافة الى مكتبة قسم علم الاجتماع تساعد الباحثين وبخاصة العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية على معرفة ماهية مشروع شبكة الحماية الاجتماعية، وما انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً: تحديد مفاهيم البحث.

والمفهوم الرئيس في البحث هو:شبكة الحماية الاجتماعيةSocial Protect Network

١- **شبكةNetwork:** جاء مفهوم الشبكة في معجم اللغة العربيةبعدة معاني لغوية، فقد تكون شبكة الصياد في البر والبحر، وقد تكون شبكة محطات إعلامية يرتبط بعضها ببعض بحيث تمكنها من بث البرنامج نفسه في وقت واحد، وقد تكون شبكة منظمات الخدمة الاجتماعية في مجتمع من المجتمعات، وقد تكون شبكة معلومات عالمية تهدف الى ربط العالم وجعله قرية[١].

٢-**الحماية Protection:** الحماية في اللغة تحمل معنى المنع، منع الغير من الاضرار بالمنصور، وكذلك معنى (الدفاع). وتأتي بمعنى الاتقاء وهو ايضاً قريب من (المنع) حيث أن من أحتمى من شيء اتقاه واتقاؤه امتناعه منالشيء بالكسر أي منعه[٢].ويمكن أن تعرف **الحمايةاصطلاحا**: مجموعة الآليات والانشطة المترابطة الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتحرير الانسان من

العوز والحرمان وحمايته مما يهدده من مخاطر داخلية أو خارجية كالأزمات الاقتصادية والحروب والحصار الاقتصادي والامراض الوبائية[٣].

٣- **اجتماعي**: **Social** . اجتماعي في اللغة أسم منسوب الى اجتماع ومصدره (أجتمع)، والـ(اجتماع) هو لقاء أو التقاء (أفراد) في مكان وزمان معينين. فيعني كل ما يخصُّ الإنسان ومجتمعه. فهذا المفهوم يشتمل على ظواهر الاقتصاد والسياسة والدين والقانون، و.. ما إلى ذلك[٤].اما اصطلاحاً فالإنسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه لا يعيش بمفرده، فهو يشارك في كل نشاط مع الجماعة التي يعيش معها، والـ(اجتماعي) كل نشاط يهتم بشؤون الناس ومشاكلهم ويسعى الى تعزيز المساواة الاجتماعية بين الناس، وأن تكون مصالحهم وواجباتهم المشتركة متساوية في الحياة الاجتماعية وفي المواقف والمؤسسات الاجتماعية[٥].

أما مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية اصطلاحا ويقابله بالإنكليزية**socialprotectnets** فإنه يضم البنى التقليدية كالأسرة الممتدة والعشيرة، وقد أرتبط أصلاً بما يسمى دولة الرعاية أو الرفاه **WelfareState** ليشير الى جملة الآليات التي توفر لأصناف معينة من المواطنين ما يعينهم على مواجهة صعوبات العيش[٦].

وتعرف شبكة الحماية الاجتماعية بكونها اليات وإجراءات رسمية او طوعية اهلية تهدف الى تقديم الدعم لفئات وشرائح معينة في المجتمع تعاني من ضعف قدرتها على المشاركة في حياة المجتمع اما بسبب نقص الفرص المتاحة لها او بسبب هشاشة منزلاتها، وتدني امكاناتها الذاتية التي تحول بينها وبين استغلال الفرصة المتاحة أو عدم توفر الفرص ومن ثم فان تلك الشبكات تستهدف اشباع جملة من الحاجات الانسانية المادية والاجتماعية والنفسية لكي تحفظ حالة التوازن في المجتمع وتخفض احتمالات التوتر وما ينجم عنها من صراعات ومشكلات[٧].

كماتعرف شبكة الحماية الاجتماعية، بأنهاآلية للحماية الاجتماعي تساعد في تمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت بفعل التراجع الاقتصادي والحروب والمديونية الخارجية عبر التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لإشباع الحاجات الاجتماعية[٨]، كما عرف **البنك الدولي لشبكة الحماية**: بأنها الإجراءات التداخلية لمساعدة الإفراد والأسر والمجتمعات المحلية في تحسن إدارة المخاطر، وتقديم المساندة للفقراء والمعوزين[٩].

ويمكن تعريف شبكة الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من الإعانات والخدمات، التي تقدمها الدولة بموجب أحكام قانون شبكة الحماية الاجتماعية، الذي يعد جزء من استراتيجية التنمية الوطنية لتقليص مشكلة الفقر في العراق. وتمنح هذه الخدمات لفئات منوعة•.وتكون شبكة الحماية الاجتماعية بعدة أشكال:

- اعانات نقدية، تمنح وفقاً لعدد افراد العائلة، وبموجب سلّم إعانات منصوص عليها.
- تمويل المشاريع المدرة للدخل، وفقا لتعليمات تصدرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- مخصصات اضافية للأسر المشمولة، قدرها عشرة آلاف دينار شهريا عن كل فرد من افرادها الذي لم يبلغ الثامن عشر من عمره ومستمر على الدراسة.
- الخدمات الاجتماعية، كالتدريب المهني، والتجاري والتنسيق لغرض التشغيل[١٠].

المبحث الثاني

الحماية الاجتماعية.. موجز تاريخي

تمهيد

ارتبطت الرعاية الاجتماعية باستقرار الانسان منذ التاريخ البعيد، حيث نشأت مجتمعات وفي إطارها أخذت الرعاية الاجتماعية مفهوماً تقليدياً يتلخص في مساعدة الانسان لأخيه الانسان، ثم تطورت الرعاية الاجتماعية وتطور مفهوم الرعاية الاجتماعية عبر العصور المختلفة منذ الحضارات القديمة الفرعونية والاغريقية والرومانية ثم الاديان السماوية (اليهودية، المسيحية، الاسلام) ثم في العصر الحديث ومع القرن العشرين أصبحت الرعاية الاجتماعية تمثل اطاراً لعلم حديث النشأة.

أولاً: الحماية الاجتماعية في العهود المبكرة والوسطى

تمتد جذور الرعاية الاجتماعية لترتبط بالوجود الإنساني، أي عندما وجد الانسان في حياته الاولى منذ فجر التاريخ، فوجود الرعاية الاجتماعية لا يعدّ نتاجاً حديثاً للحضارة المعاصرة وحيث عرف الفرد منذ البداية كيف يوجه جهوده لإشباع حاجاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تعاونه مع غيره من الافراد في المجتمع لتبادل المنافع واستثمار الموارد المتاحة في سبيل تحقيق أهدافه، حيث كانت هناك أساليب بسيطة وبدائية لتحقيق تبادل المنافع وحلّ المشكلات التي تواجه الافراد. فقد وجدت المساعدات الخيرية منذ أزمنة بعيدة جداً، فالأعياد التي كانت تقام بسبب الانقلابات والاعتدالات الشمسية وبسبب تغير الفصول، كانت فرصة صالحة للتضحية والمساعدة وقد ظل الميل الى المساعدة والإحسان الذي كان يظهر في هذه الحفلات سائداً حتى في الوقت الحاضر، حيث كانت أقدم المساعدات الاجتماعية وأكثرها انتشاراً هي المساعدات التي تقوم بها الاسرة أو القبيلة، فكانت تمارس في جميع انحاء العالم من عهد القبائل الفطرية الى أن تكونت الشعوب المتحضرة، فأخذت تختفي روابط القبيلة إلا فيما يتعلق بالجدود والابناء[١١].

إن الحماية الاجتماعية في ظل الحضارات القديمة بدأت كجهد انساني اختياري، وجاءت قديماً من سيادة نزعات الرحمة والشفقة والإحسان والحماية المتبادلة، فعند قدماء المصرين مثلاً، كانت الالهة لها السلطة والملكية والباقي ليس له الحق، وانقسم المجتمع الى حاكم ومحكوم وكانت الظروف السائدة من زراعة على ضفاف النيل وضعف التحكم في البيئة والجفاف والفيضان، أدى الى وجود نوع من العلاقات يعتمد على الاحسان، كما لعبت الصبغة الدينية دوراً في الرعاية[١٢].

فيما لم تتخذ الرعاية الاجتماعية طريقاً واضحاً في بلاد الأغريق والرومان،إلا عند نزول أولى الشرائع السماوية، ففي مجال رعاية الفقراء والمحتاجين ورد في الشريعة الموسوية الكثير من التعاليم والوصايا الخاصة، برعاية الفقراء وواجب الاغنياء نحوهم وكان لهذه الوصايا من القوة ما دفع الافراد على احترامها وتنفيذها، وفي مجال رعاية الايتام والأرامل. فقد أولت الشريعة الموسوية عنايتهم بالأيتام والأرملة والفقيرة والمسكين وكذلك أبدت اليهودية الاهتمام بمظاهر العمال ونزلت عدداً من الآيات تشير الى الاهتمام بشريحة العمال[١٣].

وقد عرف اليهود مبادئ العدل والمساواة بفضل وصايا موسى لله ولذا من حق الفقراء أن يتمتعوا بما تنتجه. فكانوا يتصدقون على المحتاجين، هكذا عرف اليهود الاحسان الحقيقي، فكانوا يتصدقون يومياً بالطعام وفي كل يوم جمعة بالنقود، وكان رب العائلة يتنازل عن عشر محصوله للرهبان والأغراب

واليتامى والأرامل وكان يزرع للفقراء زاوية الحقل التي يجب أن لا تقل عن جزء من ستين من مساحة الارض المزروعة، وكان من حق الفقراء أن يلتقطوا ما يتركه الحاصدون(١٤).

أما المسيحيون الاوائل، فقد مارسوا المساعدة الدينية مدفوعين في ذلك بعاطفة المساعدة والإحسان والشفقة وحب الجار التي جعل منها المسيح قوانين سامية، وكان القدماء قبل المسيحية يعتبرون الشفقة ضعفاً ويجهلون الاحسان حتى في عباداتهم للفضيلة، إلا ان المسيحية بمراعاتها للمساكين وباعترافها بكرامة الانسان وكماله وبنظرها العشر، وكذلك بفضل التعاليم التي تحدد واجباتهم نحو الله والناس، فكانوا يعتقدون أن الارض ملك لجميع الافراد كأخوة حفزت الناس على الإحسان، وعينت الكنيسة الرهبان والرهبات وأوصتهم بمساعدة النساء والاطفال والمرضى(١٥).

وكما اعترفت المسيحية بمظاهر الاحسان واعترفت بنظام العشور•، وأصبح للفقير حق مشروع في أموال الأغنياء والموسرين، ولذا يجب أن يتم مساعدة الفقراء والمحتاجين. كذلك تطورت الصدقة من كونها وصية في العهد القديم الى ركن من اركان العبادة في المسيحية والصدقة تشمل المال والعقار والطعام أو الثياب وهي واجبة على الجميع وثوابها على حساب روح معطيها لا يحسب الكثرة او القلة،والصدقة فهي تحتوي على أنواع عدة(١٦): **(العشور، النذور، البكور، الوقف الخيري).**

أما فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية قبل الإسلام، فقد كانت تلك القبائل فيها تماسك ورعاية وكرم وتضامن ورعاية الايتام والفقراء وكانت الجوانب الروحية الأخلاقية تستمد من قيم المجتمع المستمدة من الأديان(١٧). ومع مجيء الرسول الاكرم محمد (ص) بالشريعة الإسلامية اختلفت سبل وآليات الرعاية والإحسان الاجتماعي فقد حدد الاسلام الرعاية الاجتماعية وأسسها وطرق أدائها ومكافأة العاملين عليها، كما اوضح مسئولية الفرد الشرعية نحو أسرته ولاسيما الوالدين والأقارب وقد سن الاسلام التشريعات الاجتماعية التي تنظم شروط الارث والوقف والاحسان وما إليه، وكذلك اهتم الاسلام برعاية الفقراء والمحتاجين من خلال الزكاة التي تعتبر ركناً من اركان الاسلام وذلك من خلال نفقة الاقارب وهي كل ما قرره الاسلام من أموال يدفعها الموسرين الى ذوي قرباهم الذين هم حاجة اليها، وكذلك الوقف الخيري والأنفاق على الفقراء والمساكين والشيوخ والعجزة او الايتام او الارامل(١٨).

ففي البلاد الاسلامية بلغت فكرة الصدقة أوج عظمتها. في العصور الوسطى إذ أصبحت احدى قواعد الاسلام الخمس (الايمان بالله تعالى، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج)، إلا ان الاسلام اعتبر الصدقة واجباً اجتماعياً يجب على الاغنياء اداؤها لمنفعة الفقراء وجعلها ضريبة حقيقية يحميها القانون بالجزاء الذي يوقعه في حالة عدم دفعها لذلك انشئت لها ادارة خاصة تهيمن على جميع اعمال الاحسان طبقاً لأحكام الشريعة، وقد افتى علماء ذلك العصر بجواز الامتناع عن اداء الزكاة الى الولاة واعطائها للفقراء مباشرة طبقاً لأحكام الشريعة، وقد ظهر منذ فجر الاسلام نظام أخر يسمى **(الوقف)** وهو حبس العين عن تمليكها لأحد مع التصديق بالمنفعة وبه تمكن كثير من المحسنين من أنشاء مؤسسات خيرية ومن ثم استحوذت فكرة انشاء المستشفيات على قلوب المحسنين والتي كن لها الدور الكبير والفاعل في تقديم الكثير من الخدمات للفقراء(١٩).

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية في العصور الوسطى

كانت الحركة الاقتصادية في المدن تقوم بها الطوائف أو النقابات لكل صناعة طائفة واجبها حماية افراد المهنة، وحرمان غير الاعضاء من الاشتغال بها، وقد ادت هذه الطوائف خدمات قيمة في عصر سادت فيه الفوضى، أما الكنيسة في العصور الوسطى فقد جمعت ثروات مادية بفضل نفوذها الروحي،

وكانت شؤون الاحسان في ايدي الهيئات الدينية التي تدير المستشفيات ومنشآت المساعدة التي تعنى بالمرضى والفقراء والاطفال والشيوخ، وعلى العموم لم يكن الاحسان منظماً، إلا عندما ظهرت بعض الشخصيات البارزة التي عنيت بالإحسان اشهرها (**شارلمان**•) الذي ادخل الاحسان المنظم، وطلب من النبلاء والكنائس مساعدة الفقير ومنع التسول. لكن وعلى الرغم من كل هذا، كثر التسول وأصبح مشكلة خطيرة فحاولت الكنيسة مكافحته، ولم تنجح الكنيسة ولا الدولة في أزالته، وكانت من اهم الاسباب التي ساعدت على زيادة المجاعات والاوبئة[٢٠].

كما شهدت أوربا في العصور الوسطى مرحلة مظلمة سادت فيها الفوضى الاجتماعية واندثرت الحقوق العامة وعم الفساد خاصة بعد زوال عهد الاقطاع، فلاحت في الافق حركات إصلاحية اجتماعية وجمعيات خيرية لتعيد الامور الى نصابها وتعمل على تنظيم المجتمع وفق أسس منهجية، فقد أثرت أفكار الفيلسوف (**جانلويس**) على الرعاية الاجتماعية في بلجيكا وكانت تنادي بأهمية الاسرة وترابطها فحثت على رعاية الاسر الفقيرة ورعاية المرضى والمسنين والعاطلين عن العمل وكذلك الاطفال اليتامى، وظهرت في هولندا انشطة الرعاية الاجتماعية المختلفة في عام (١٥٣٦) من خلال انشطة التمويل والمساعدات عبر أعمال الاحسان، اما في فرنسا تم انشاء موائد الفقراء وتم تأسيس مراكز للإحسان التي فرضت ضريبة الزامية على كل مواطن لمساعدة الفقراء، وفي ألمانيا انتشرت افكار (**مارتنلوثر**) لمحاربة التسول عن طريق جمع الصدقات وتوزيعها على الفقراء[٢١].

أما الرعاية الاجتماعية في إنكلترا فقد صدر قانون (اليزابيث•) عام (١٦٠١) بعد تفشي ظاهرة الفقر، حيث فرض القانون الجديد ضرائب الأملاك من أجل دعم صندوق مساعدة الفقراء وهذا القانون يمثل نقطة هامة ومرحلة جديدة لتطوير الرعاية الاجتماعية في إنكلترا، لكن تطبيق قانون الفقر واجه معارضة شديدة قام به القس (توماس تشالمز•) [٢٢].وقد ظهرت حركة تنظيم الاحسان التي اسسها قادة تنظيم الاحسان وتمخضت هذه الجمعية عن قانون الفقر والتي تبنت ما نادى به القس (**توماس تشالمز**) عام ١٧٨٠من مبادئ في مجال رعاية المحتاجين[٢٣].

وفي اواخر القرن الثامن عشر وجد عدد كبير من الجمعيات الخيرية والوطنية وكانت مساعدتها تفرق بين القادرين وغير القادرين على العمل، ومن ثم اخذت تحول منشآت الفقراء الى شبه مصانع، وفي المانيا وضع القانون المدني سنة (١٧٩٤) فحقق قيام الدولة بمساعدة الفقراء وميز بين الفقراء الذين يجب أن تساعدهم الدولة، وفي انكلترا نشأت عن الوحدة السياسية وحدة في أعمال المساعدة وصدر قانون اليزابيث وهو يلزم كل اقليم بمساعدة فقرائه، وفي ذلك العهد أنشئت منازل للإقامة الفقراء والاطفال والمرضى ثم تطورت الافكار فصدر قانون سنة (١٧٩٥) وتمنح بموجبة المساعدات النقدية لتكملة الأجور الضئيلة، وفي فرنسا ظهرت الفكرة القائلة بأن الشحاذة لا يمكن المعاقبة عليها ما لم تعط الدولة لكل فرد فرصة عمل وتمده بوسائل الرزق واقيمت في ذلك الوقت بعض ورش للعاطلين القادرين على العمل وأنشئ سجل للفقراء يقيدون فيه أسمائهم ويمنحون مبلغ من المال في عيد الجمهورية السنوي وزاد الاعتقاد أن الدولة وحدها هي التي يجب أن تقوم بالمساعدة وعلى تولى الزمن لم تعد الهيئات الدينية والسلطات المدنية هي التي تنشأ المستشفيات ومأوى المتسولين[٢٤].

الحماية الاجتماعية في العصر الحديث

لقد كان هذا العصر مليئاً بالثورات الفكرية فظهرت الأيديولوجيات المختلفة في دول العالم، وأصبحت أيديولوجية المجتمع تؤثر على وجه الخصوص مدى السماح ببرامج الرعاية الاجتماعية واسعة

النطاق أو تلك المحدودة نسبياً. إذْ تركزّ معظم الايديولوجيات في العادة على قضية الإصلاح الاجتماعي. وكان من نتيجة هذه الافكار نشأت كثير من الادبيات التي اهتمت بدراسة اسباب البؤس والبحث عن وسائل علاجه. وكان التعليم في ذلك الوقت غير منتشر، ولم تكن فرص العمل لاكتساب الرزق كافية فكانت نتيجة ذلك الشعور بوجوب نشر التعليم وتشغيل العاطلين واتخاذ الوسائل اللازمة لمنع الفاقة وبمن ثم تولدت عدة انواع للمساعدة هي (مساعدة الفقراء) و(حماية الاطفال) و(حماية المرضى) و(حماية العجزة)[٢٥]

وفي عام (١٩٠٥)عدل قانون الفقر وفي عام (١٩٤٦) صدر قانون التامين القومي وهو برنامج تضمن التامين للأفراد ضد الاخطار وفي عام(١٩٦٥) شهد تطوراً ملموساً للرعاية الاجتماعية في انكلترا حيث وضعت اول خطة شاملة للرعاية الاجتماعية تهتم بالصحة والتعليم والتأمينات وغيرها[٢٦].

وتأخذ الرعاية الاجتماعية في وضعها الحالي مفهوماً يؤكد على مساعدة الناس عن طريق تقديم أنواع الخدمات الموجهة وأحداث التغير الاجتماعي، وبعد ان بدأت الدول الحديثة تهتم بتوفير الحقوق الاساسية للمواطنين وإقرار وثيقة حقوق الانسان عام ١٩٤٨ وما أوضحته تلك الوثيقة في المادة (٢٢) من أحقية كل فرد في المجتمع في الضمان الاجتماعي والحصول على حاجته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي المادة (٢٣) من أحقية كل فرد فيالعيش بمستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية وله الحق في الضمان في حالة عجزه وشيخوخته،وفي الحالات التي يفقد فيها وسائل معيشته لأسباب خارجة عن أرادته، ومن هنا تغير مفهوم الرعاية الاجتماعية بعد ان عقدت المؤتمرات المحلية والدولية، لتأكيد حقوق المواطنين في كافة المجتمعات بحيث أصبحت الرعاية الاجتماعية حقاً من الحقوق الاساسية التي يكفلها أي مجتمع لمواطنيه[٢٧].

اما شبكات الامان الاجتماعي فعرفت بانها تستهدف الفقراء والمستضعفين، ويمكن لهذه الشبكات ان تنطوي على برامج التوظيف الموقت ودعم الدخل **فضلاً عن الخدمات التي من شأنها بناء الرأسمالي البشري، على غرار البرامج والتمويلات المتناهية الصغر، وتبعاً** لتفسيرات **(ليفين)** تساعد شبكات الامان الاجتماعي على تحقيق ثلاث نتائج مهمة:

الاندماج الاجتماعي، وتحسنّ المستويات المعيشية، وتعزيز القدرة على التعافي من الصدمات الاقتصادية، ويمكن لهذه الشبكات أن تخفف من حدة الفقر وسرعة التأثير بالأزمات عبر تقليص تداعيات الصدمات السلبية على الفقراء والمهمشين[٢٨].

ومنذ انطلاق شبكات الامان الاجتماعي لعبت دوراً بالغ الاهمية في الحد من الفقر وتعمل هذه الشبكات على تقديم المساعدات الحكومية بشكل نقدي أو عيني، قد تشكل ركيزة اساسية في مساعدة الفئات الاكثر ضعفاً على مواجهة تأثيرات الصدمات المفاجئة، مثل الكوارث الطبيعية أو الازمات الاقتصادية وفي حال تصميم هذه الشبكات بشكل جيد تساهم في تمكين المواطنين من تحسين ظروف معيشتهم، وعلى القدر نفسة تعمل شبكات الامان الاجتماعي على كسر حلقة الفقر وذلك من خلال ضمان حصول الاطفال بغض النظر عن الظروف التي رافقت ولادتهم، على فرصة لاكتساب المهارات الضرورية للنمو والتطور، وفي غياب شبكات الامان الاجتماعي فأنه من المرجح أن تفقد العائلات الفقيرة غير القادرة بشكل مستمر على تلبية احتياجاتها الأساسية والخروج من براثن الفقر[٢٩].

ويرتبط مفهوم شبكة الامان الاجتماعي في البلدان النامية ومنها العراق بالأزمات الاقتصادية والتحولات التي تثيرها برامج الاصلاح الاقتصادي الناجمة عن طبيعة البنية الاقتصادية التقليدية، والتي

لا تتيح التكيف مع الاوضاع الجديدة، وهذه التحولات تؤثر سلبا على الفئات الفقيرة وتؤدي عموماً الى انخفاض مستوى المعيشة والى اتساع رقعة الفقر، وبخاصة إن نظم الرعاية الاجتماعية المعمول بها ليس باستطاعتها حماية الفقراء.إن شبكات الامان والحماية الاجتماعية تهدف الى تقديم المساعدة المالية أو المعيشية للفقراء انفسهم فضلاً عن الشرائح الجديدة المعرضة للفقر[٣٠].

المبحث الثالث

شبكة الحماية الاجتماعية في العراق

أولاً: التطور التاريخي لشبكة الحماية الاجتماعية في العراق

منذُ قيام الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١، اعتمدت الحماية الاجتماعية أساساً على الأنشطة الطوعية ذات الطابع الديني، غير أن المجتمع العراقي شهد نقلة نوعية بعد الحصول على الارباح من شركات النفط مطلع الخمسينات وتم تشكيل مديرية عامة للخدمات الاجتماعية وتشريع قانون الرعاية الاجتماعية المرقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ ومنذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي انحسر العمل الاجتماعي الطوعي في العراق وربطت المعاهد الخاصة بالرعاية الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدلا من الوزارات، غير ان التعامل مع مشكلة الفقر كان خارج المؤسسات الرسمية حتى عام ١٩٨٠ حيث اقتصر الامر على معونات الشتاء.

كانت لهذه الشبكات والمظلات وشبكات الأمان الاجتماعية أدوارها الفاعلة على مر تاريخ الدولة الإسلامية وبخاصة منذُ أن اجهز هولاكو على بنيته السياسية ودخول العراق قرون تخلف طويلة استمرت حتى الحرب العالمية الأولى حتى قيام دولته الفتية عام (١٩٢١) بعد احتلاله من بريطانيا، فقد بقيت الرعاية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية ولسنوات طويلة تعتمد على الجهد الطوعي وذلك حتى أربعينات القرن الماضي ذ ظهرت جمعيات أهلية عدة للأيتام وللمعوقين، لكن هذه الجهود ظلت محدودة جداً وظل العمل الاجتماعي يتسم بطابع المساعدة الطارئة فاقداً للمضمون التنموي[٣١]،فضلاً عن صدور القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦ في مجال علاقات العمل والضمان الاجتماعي[٣٢].وفي عام ١٩٤٦ ابتدأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية محاولاتها لا نشاء عدد من هذه المؤسسات وتنظيمها بصورة تؤمن لها الحد الأدنى من النجاح، ومن سياق هذه المحاولات صدور نظام العجزة رقم (٤٧) لسنة ١٩٤٧ في حين أنشأ اول مركز اجتماعي بمساعدة الجامعة العربية سنة (١٩٤٩)، وهدف المركز الى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي للأسر العراقية عن طريق تنمية القابليات المحلية وتدريب السكان على بعض الحرف والمهارات اليدوية البسيطة، وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية[٣٣].

أما المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٨ فتكمن أهميتها في صدور قانون المؤسسات الاجتماعية رقم (٤١) لسنة (١٩٥٨) بالإضافة الى صدور عدد من الأنظمة الخاصة بدور رعاية الاحداث ودور المسنين ومعاهد المتخلفين عقلياً. ففي عام ١٩٦٥ صدر القانون رقم (٢٧) الخاص بالضمان الاجتماعي، وقد عهد بتنفيذ هذا القانون الى مديرية العمل والضمان الاجتماعي العامة والذي أصبحت فيما بعد بموجب القانون رقم (١١٢) لسنة (١٩٦٩) مؤسسة متخصصة بشؤون التقاعد والضمان الاجتماعي[٣٤].

اما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية في المجتمع العراقي، فخلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٠ شهد المجتمع العراقي تطورات تنموية مهمة فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي لعموم الاقتصاد العراقي نموا كبيرا قدرة بحسب التقديرات حوالي، (١١.٣%) سنوياً، وشهد المجال الاجتماعي بالذات نسبة نمو

مقدارها (٥.٨%) في التعليم والصحة بصورة أساسية وتزايد نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي من (٦٩٠) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى مليار بمعدل سنوي بلغ (١.٤%). وقدرت عائدات النفط بنحو (٩٥) مليار دولار وعلى اساس ذلك بنيت خطتا التنمية القومية ١٩٧٠ – ١٩٨٠[٣٥].

وشهدت تلك الفترة استقراراً نسبياً في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتميز بوفرة مالية كبيرة كان سببها اضافة الى السيطرة على الثروة النفطية دعم المستويات الصحية والتعليمية وزيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية ودعم جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وصدور مجموعة من القوانين منها، قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية ونظام رعاية الاحداث وكذلك تأميم الشركات النفطية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٩ بحوالي (٩٥) مليار دولار وفي أثر ذلك توجه اهتمام الحكومة بزيادة الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وخلال فترة الثمانينات دخل العراق حرباً مع ايران استنزفت موارده التي توجه القسم الاكبر منة لتمويل نفقات الحرب وعلى الرغم من تراجع العمل الاجتماعي،وإلغاء العديد من المؤسسات الاجتماعية (مثل المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، فقد صدر قانون الرعاية الاجتماعية المرقم ١٢٦ لسن ١٩٨٠، ليضمن حصول بعض الاسر الفقيرة على راتب شهري لتلبية احتياجاتها الاساسية نتيجة المعاناة والمصاعب التي واجهت شريحة واسعة في المجتمع العراقي. وعلى الرغم من ان هذا الراتب لم يسّد إلا جزءاً يسير من الاحتياجات الحياتية لتلك الاسر[٣٦].

لذلك شهد عقد التسعينات توسعاً في الانفاق الحكومي الممول عن طريق الاصدار النقدي الجديد والذي ادى الى ارتفاع المستويات العامة للأسعار، وتجاوز معدلات التضخم الخط الاحمر لتصل الى (٥٣ %)فانهارت القوى الشرائية للعملة المحلية وتراجعت قيمتها امام اسعار الصرف الاجنبي، مما ادى الى افقار شرائح اساسية من المجتمع العراقي، وهم أصحاب الدخل الثابت من موظفي القطاع العام والمتقاعدين الذين لم تتوفر لهم سبل الحماية من ضريبة التضخم، خاصة اذا عرفنا ان العائلة العراقية تنفق (٨٠%) مندخلها على الغذاء[٣٧].

فضلاً عن إن سياسة التمويل عن طريق التضخم في العراق خلال عقد التسعينات،أدت الى شيوع الفقر وازدياد اعداد الفقراء وكذلك اعتماد الاسعار الادارية المحددة من قبل الدولة دون مستوى التكاليف الحقيقية للسلعة، ادى الى شيوع ثقافة(الدولة الابوية) بين افراد المجتمع وإزاحة الثقافة الاقتصادية عند تبني الهدف وصناعة القرار ولعل اسعار المحروقات النفطية تتصدر قائمة الاسعار الادارية المحددة من قبل الدولة للمدة ما قبل ٢٠٠٣[٣٨].

لقد أدت الازمات المتعاقبة في العراق الى نتائج خطيرة ألقت ضلالها على المجتمع العراقي، ولعل أخطر تلك الاثار بث التضخم في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية، وبسبب استمرار الازمات لفترة طويلة كانت أثارها بنيوية على المجتمع العراقي بمعنى انها ترسخت في عمق الممارسة اليومية الاجتماعية، وقد نجم عن ذلك كله انتشار مظاهر الاعتداء على الملكية العامة واستشرى الفساد الاداري (الرشوة، والتزوير والاختلاس) وشاعت المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المظاهر والتحديات التي تهدد الامن الانساني والقومي. وأن الجهات الرسمية المعنية بتطبيقات السياسة الاجتماعية، مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعاني من نقص كبير في الموارد البشرية والمالية وفي الامكانيات الفنية[٣٩].

لذلك حاولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال قانون الرعاية ان توفر حماية للأسر التي بدأت تعاني من مشاكل صحية وبيئية وسكنية واقتصادية. وعلى الرغم من المبالغ التي صرفت لتلك الأسر،إلا انها لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات الاساسية لتلك العوائل فارتفعت معدلات التضخم، وهو ادى الى حدوث مشاكل اجتماعية خطيرة منها، ارتفاع معدلات التفكك الاسري والصراع بين أفرادها وكان ذلك احد مصادر ارتفاع الجريمة والجنوح، حيث أشار تقرير لليونيسف الى ازدياد أعداد الاحداث الجانحين من (٢٠٠٦)في عام ١٩٩١ الى (٤٤٢٠) في عام ١٩٩٦.

وقد صدر خلال هذه المدة القرار المرقم (٩٨) لسنة ٢٠٠٠،والذي اوجب ضرورة التوسع في عمل دائرة الرعاية الاجتماعية وبعد (٢٠٠٣) تم شمول العاطلين عن العمل بشبكة الحماية الاجتماعية وخاصة اذ كان العاطل مسئولا عن أسرة. أما اذ كان غير معيل فان هذا العاطل يمكن الاستفادة من خدمات الشبكة كالتدريب المهني للأسر الواقعة تحت خط الفقر بمليون اسرة، ويتم منحه راتباً للمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية اعتبارا من ١ /١٢ /٢٠٠٥، وقد جاء هذا المشروع لمساعدة فئات مختلفة من المجتمع وقد تأسس قسم شبكة الحماية الاجتماعية في بداية عام ٢٠٠٧ وأصبحت دائرة الرعاية الاجتماعية تهتم بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية بعد أن انشطرت الدائرة عام ٢٠٠٧ واستحدثت دائرة ذوي الاحتياجات الخاصة[٤٠].

لذلك اصبحت شبكة الحماية الاجتماعية شبكة الأمان الرسمية، أي انها وضعت وتنفذ من قبل جهة رسمية هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كما انها تمول في الميزانية العامة للدولة ولا تعتمد على أي مصدر غير رسمي، مثل التبرعات من أي جهة كانت باستثناء بعض المساعدات الفنية التي تقدمها منظمات دولية مثل البنك الدولي، وكذلك فان شبكة الحماية الاجتماعية مع كونها رسمية، فأنها لم تقدم بديلاً لأي شكل من اشكال التضامن الاجتماعي التقليدي (الاسري والعشائري والديني) فهي أجراء مؤسسي يعزز ذلك التضامن ويدعم أهدافه، غير ان المتغيرات الجذرية التي حصلت في العراق وما تلاها من معطيات مختلفة أوجبت التوسع في شمول فئات جديدة وفق شبكة الحماية الاجتماعية[٤١].

ثانياً : شبكة الحماية الاجتماعية: آليّاتها والفئات المشمولة

لقد تم تصميم برنامج شبكة الحماية الاجتماعية من اجل تقليل الفقر والتخفيف من التأثير الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية الرئيسية التي سوف تحدث في العراق وكان الهدف من هذا البرنامج هو دعم العوائل ذات الدخل الواطئ والتقليل من النبذ الاجتماعي والتشجيع على العمل والتوظيف، من خلال تغير نظام الرعاية الاجتماعية الذي كان مطبقاًسابقاً[٤٢].

غير أن شبكة الحماية الاجتماعية لم تظهر من فراغ في بلد مثل العراق، عانى أفراده وجماعاته الكثير جراء الأزمات والحروب الي افتعلتها الحكومات والأنظمة السياسية التي حكمته، إذ يعد قانون الرعاية الاجتماعية في العراق هو أول شبكة اجتماعية رسمية في العراق وقد وضعت لتكمل مجموعة من القوانين والقرارات في مجالات الضمان والتقاعد، مثل قانون رعاية القاصرين (١٩٨٠) وقانون رعاية الاحداث ثم فيما بعد نظام تطبيق البطاقة التموينية وصندوق التكافل الاجتماعي وغيرها، مما يؤكد ان تعليمات شبكة الحماية الاجتماعية، غير ان تقرير(**USAID- IRAQ**) يذكر ان هناك اتجاها لخلق نظام حديث للحماية الاجتماعية يستند على تشريعات جديدة للإعانات تختبرها الوزارة وتقومها عبر مراحل متعددة[٤٣].

ولذلك بدأت المرحلة الاولى في تشرين الثاني من عام (٢٠٠٥)وقد خصصت لوضع تشريع جديد لنظام شبكة الحماية الاجتماعية (والمقصود هو تهيئة متطلبات النظام وتدريب الكوادر، وصولاً الى كانون اول من عام ٢٠٠٦، وهو تاريخ بدء العمل بشبكة الحماية الاجتماعية). من جانب أخر،أسهم البنك الدولي في المشروع عبر تقديمه لمساعدات مادية وتدريبية[٤٤].

أما الاعانات ذاتها فتدفعها الدولة العراقية من الاموال التي تحصل من خلال رفع الدعم عن المحروقات، اما مبادئه فهي في معظمها مستمدة من قانون الرعاية الاجتماعية المرقم (١٢٦)لسنة ١٩٨٠ وبذلك فان تعليمات شبكة الحماة الاجتماعية تقوم على اساس أن الاصل في الاستهداف هم الأفراد ذوو الدخل الواطيء،والذي يرادف من حيث المعنى عبارة (دون خط الفقر)، وهذا ما يعني ان الشبكة وضعت لكي تكون مظلة امان اجتماعي، وهي تعد إجراءات أولية للحماية من الاثار التي سترتب على التحول نحو اقتصاد السوق[٤٥].

الفئات المستهدفة

١) **الاسرة عديمة الدخل أوذات الدخل الواطئ:** ويقصد بها الاسرة التي لا تستطيع من خلالها تامين احتياجاتها الاساسية والتي يقع دخلها دون الـ(٥٠.٠٠٠)،فالاسرة معدومة الدخل هي التي تعيش في فقر مدقع،أما واطئة الدخل تعيش في فقر نسبي[٤٦].

٢)**العاطل عن العمل**: وعرفته الشبكة هو الشخص الذي اكمل الخامسة عشر من عمرة ولم يكن مستمرا على الدراسة وان يكون مسجلا في قاعدة بيانات العاطلين في احد مراكز التشغيل.

٣) **المعوق:** وهو كل شخص نقصت أو انعدمت قدرته عن العمل بسبب نقص في قابلياته العقلية او النفسية او البدنية.

٤) **العاجز كليا بسب المرض او الشيخوخة:** هو الشخص الذي لا يستطيع العمل بموجب تقرير طبي صادر من مركز تشخيص العوق او اللجان الطبية الفنية في المحافظات.

٥) **الارملة او المطلقة**

٦) **اليتيم القاصر، اذ كان يتيم الابوين أو يتيم الاب وزواج الام يشمل بشبكة الحماية الاجتماعية.**

٧) **الكفيف**

٨)**المصاب بالشلل، بعد جلب قرار الجنة الطبية من مركز تشخيص العوق واللجان الطبية في المحافظات.**

٩) **الطالب المتزوج، لغاية المرحلة الجامعية.**

١٠) **اسرة النزيل او المودوع والذي مضى على حكمة سنة واحدة واكتسب الدرجة القطعية.**

١١) **المهجورة:بعد جلب كتاب من محكمة الاحوال الشخصية يؤيد الهجران.**

مؤشرات إحصائية عن شبكة الحماية الاجتماعية في ميسان:

تأسست شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ميسان في عام ٢٠٠٦ وبدأت باستقبال طلبات الشمول الخاصة بالفئات التي حددتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن ضوابط وتعليمات شبكة الحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٧ تم شمول فئة العاطلين عن العمل، وقد بلغ عدد العاطلين الذين تم شمولهم بشبكة الحماية الاجتماعية لعام ٢٠٠٧ (٧٦٨٩) عاطل عن العمل، لعموم مركز واقضية محافظة ميسان، وكذلك في عام ٢٠٠٧.

لقد ساهمت شبكة الحماية الاجتماعية في ميسان وبالتعاون معدائرة الهجرة والمهجرين ومجلس محافظة ميسان بتوزيع الاعانات على العوائل المهجرة من المناطق الساخنة دائرة الهجرة والمهجرين ومجلس محافظة ميسان بتوزيع الاعانات على العوائل المهجرة من المناطق الساخنة[٤٧].

الإطار الميداني

المبحث الاول

نوع البحث ومنهج البحث ومجالاته وعينة البحث

اولاً: نوع البحث ومنهجه

ان البحث الحالي هو بحث الوصفي Descriptive Research، لأنه الأكثر ملائمة لدراسة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لشبكة الحماية الاجتماعية، فالبحث الوصفي هو الخطوة الأولى في تحقيق الفهم الصحيح للواقع الاجتماعي[٤٨]. أما مفهوم منهج (Method) فيشير إلى الطريقة التي قررها الباحث في تناوله موضوع البحث، أو الطريقة الأفضل والأنسب في مقاربة المعطيات المتعلقة بموضوع البحث وتحليل تلك المعطيات[٤٩].

ثانياً: مجالات البحث

هناك ثلاثة مجالات أساسية يجب تحديدها عند إجراء أي بحث، وهذه المجالات هي:

أ: المجال الزماني: ويقصد بها المدة الزمنية التي تستغرقها عملية جمع البيانات في الجانب الميداني من البحث، وقد امتد المجال الزماني للبحث الحالي ٢٥ /٦/ ٢٠١٤ الى ١ / ٨/٢٠١٤.

ب: المجال المكاني: ويقصد به المنطقة الجغرافية التي تم فيها إجراء البحث. وقد حددت مدينة بمحافظة ميسان وحدودها الادارية المعتمدة رسمياً من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وتشمل (١٣) وحدة ادارية تتكون منها المحافظة.

ج: المجال البشري: وقد حدد المجال البشري في البحث الحالي بالمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ميسان. وقد بلغ عددها(١٩٣٧٨) أسرة مستفيدة، وسيوضح ذلك بالتفصيل في العرض لمجتمع البحث.

ثالثاً: تحديد مجتمع البحث والعينة

يرجع تحديد حجم ونوع مجتمع البحث حسب الاسلوب المناسب لموضوع البحث وأهدافه.لذا فقد اختار الباحثان عينة عشوائية من مجتمع البحث، الذي يشكله المستفيدون من شبكة الحماية الاجتماعية في ميسان، والذين يبلغ عددهم تحديداً (١٩٣٧٨) أسرة مستفيدة ولغاية شهر شباط ٢٠١٤ ، بحسب قاعدة البيانات المسجلة في شبكة الحماية الاجتماعية. كان عدد فئة العاجزين كلياً عن العمل منهم (١١٥٩٨) أسرة مستفيدة، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل (٧٣٩٨) عاطلاً، وكان هناك (١٥٢) يتيماً قاصراً، وأخيراً (٢٣٠) طالباً متزوجاً.ومجتمع البحث الحالي هو مجتمع غير متجانس من حيث الفئات العمرية، فضلاً عن التباين الواضح في المستوى الثقافي للمشمولين. وقد تم اختيار نسبة (٢%) كعينة من المستفيدين والذين يستلمون المساعدات من شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ميسان، وهي نسبة مقبولة من مجتمع البحث في ميسان التي عدد أفرادها (١٩٣٧٨) أسرة مستفيدة ، وعليه سيكون حجم العينة حسابياً:

المجموع الكلي ×٢ ٢×١٩٣٧٨

ـــــــــــــــــ أي ان حجم العينة حسابياً = ـــــــــــــــــ أي = ٣٨٧ وللتقريب يصبح (٣٨٠)اسرة

١٠٠ ١٠٠

رابعاً: أدوات جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته المطروحة تم استخدام الاستبيان **Questionnaire** كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، والاستبيان مجموعة من الأسئلة المعدة سلفاً يوجهها الباحث إلى أفراد العينة (المبحوثين)[٥٠].

خامساً: الوسائل الاحصائية

لقد تم استخدام الوسائل الاحصائية التالية (**النسبة المئوية لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين، والوسط الحسابي لحساب الفئات العمرية للمبحوثين**) في البحث الحالي.

المبحث الثاني

النتائج ومناقشتها

أولاً: نتائج البيانات الاساسية للمبحوثين ومناقشتها

١) النوع والفئة العمرية

جدول (١)

يوضح توزيع المبحوثين بحسب النوع (ذكور وإناث) والفئات العمرية

النوع / الفئات	الذكور		الاناث		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
٢٠-١١	٢٢	% ٦	-	-	٢٢	% ٦
٣٠-٢١	٥٠	% ١٣	-	-	٥٠	% ١٣
٤٠-٣١	٩٣	% ٢٥	-	-	٩٣	% ٢٥
٥٠-٤١	٧٢	% ١٩	-	-	٧٢	% ١٩
٦٠-٥١	٦٦	% ١٧	-	-	٦٦	% ١٧
٧٠-٦١	٤٦	% ١٢	-	-	٤٦	% ١٢
٧٠ فأكثر	٣١	% ٨	-	-	٣١	% ٨
المجموع	٣٨٠	١٠٠	-	-	٣٨٠	١٠٠

أشارت الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، الذي يوضح التوزيع النوعي لعينة البحث، الى وجود تفاوتٍ كبيرٍ تمثّل بسيطرة الذكور تماماً على الأدوار الرئيسة في مجتمع البحث نسبةً الى الإناث، إذْ بلغ عدد المبحوثين من الذكور (٣٨٠) مبحوثاً وبنسبة (١٠٠ %) بينما كانت نسبة الإناث (صفر %) من مجموع أفراد العينة، لكن هذا لا يفسر هذه السيطرة الذكورية التامة، بل يرجع الى انشطار لجنة رعاية المرأة عن شبكة الحماية الاجتماعية وجعلها دائرة منفصلة، إذ شملت لجنة رعاية المرأة جميع

النساء المشمولات بقانون الرعاية الاجتماعية المرقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ وقرار (٩٨) الخاص بالمعاقين، باستثناء اليتيمة القاصرة فأنها تشمل بشبكة الحماية الاجتماعية، وهذا ما جعل عينة البحث من الذكور وحسب الفئات المشمولة ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية كالعاجزين (عن العمل) والعاطلين عن العمل والطلاب المتزوجين، والأيتام القصر.

ولتحديد المراحل العمرية في عينة البحث عمد الباحثانإلى توزيع الفئات العمرية كما في الجدول (٢) الى مجموعات من (١٠) سنوات بدأت من عمر (١١) سنة.من خلال توزيع الفئات العمرية تبين أن الفئة العمرية الواقعة بين (٣١-٤٠) عاماً جاءت بالمرتبة الأولى بواقع (٩٣) تكراراً شكلت (٢٥ %) من العينة المبحوثة، و... ما إلى ذلك.

ويلاحظ من الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن معظم أعمار المبحوثين تركزت في الفئة الثالثة الواقعة بين (٣١-٤٠) عاماً وشكلت نسبة مقدارها (٩٣ %) من العينة، بينما لم تشكل الفئة الواقعة بين (١١-٢٠) عاماً إلا نسبة مقدارها (٦ %) من أفراد العينة. بفعل أن الفئة الأخيرة غالباً يتم رعايتها من قبل الأقارب القادرين، أو تنخرط في سوق العمل.

ويظهر الانحراف المعياري والبالغ (٢.٣٩) أن التنوع بين المبحوثين موجود من حيث الاعمار، غير أن الوسط الحسابي (٤٤.٤٥) يظهر في الوقت نفسه أنهم في سن العمل، لكن ظروف معينة كالعجز والعوق البدني قد تحول عملهم مما يتطلب إجراءات أخرى غير الراتب كالتدريب والتأهيل وهو جانب لم يهمل في قانون الرعاية الاجتماعية.

٣) نوع السكن وعدد الغرف

جدول (٢) يوضح نوع السكن المبحوثين وعدد الغرف

من الجدول أعلاه تبين أنَّ (٦٠) مبحوثاً وبنسبة (٧.١٥) يسكنون في سكن مستقل يتكون من غرفة أو

نوع السكن / عدد الغرف	مستقل		مشترك		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
١-٢	**٦٠**	**%١٥.٧**	**٩٥**	**%٢٥**	**١٥٥**	**%٤٠.٧**
٣-٤	**٨١**	**%٢١.٣**	**١٠٣**	**%٢٧.٢**	**١٨٤**	**%٤٨.٥**
٥-٦	**١٧**	**%٤.٥**	**٨**	**%٢.١**	**٢٥**	**%٦.٦**
من ٧ فأكثر	**١١**	**%٢.٩**	**٥**	**%١.٣**	**١٦**	**%٤.٢**
المجموع	**١٦٩**	**%٤٤.٤**	**٢١١**	**%٥٥.٦**	**٣٨٠**	**%١٠٠**

غرفتين، أما الذين يسكون بالاشتراك مع اهلهم في هذا الوضع ومنهم العاجزون والمعاقون بدنياً فبلغ عددهم(٩٥) وبنسبة (٢٥) من عينة أفراد مجتمع البحث، في حين بلغ عدد المبحوثين المستقلون عن أهلهم وتتكون بيوتهم من ٣-٤ غرف (٨١) وبنسبة(٢١.٣) من مجموع أفراد العينة، في حين يبلغ عدد الذين يسكنون بسكن مشترك مع أهلهم (١٠٣) وبنسبة(٢٧.٢) من مجموع العينة أما المستقلين في بيوت تتكون من ٥- ٦ غرف فقد بلغ عددهم (١٧) وبنسبة (٤.٥)، في حين بلغ عدد المبحوثين الذين يسكنون بسكن مشترك مع الاهل (٨) وبنسبة (٢.١) من المجموع، اما الساكنين بسكن مستقل يتكون من (٧)غرف

فأكثر فهم (١١) وبنسبة (٢.٩)من مجموع العينة، اما الذين يشاطرونهم الوضع السكني لكن بالاشتراك مع الاهل فعددهم (٥) وبنسبة (١.٣) من مجموع افراد العينة.

مما تقدم أعلاه، نستنتج أنَّ الذين يسكنون في بيوت مشتركة هي حالة تتعلق من دون شك بذوي الدخول الضئيلة، وبانخفاض المستوى المعاشي للعائلة المشمولة براتب شبكة الحماية الاجتماعية الا ان استلامهم للإعانات الاجتماعية لم يساهم في تغيير محل سكناهم لأن راتب شبكة الحماية لا يكفي لسد احتياجات المستفيد الأساسية.

وفي السياق نفسه نستنتج أن الغالبية العظمى من أفراد مجتمع البحث يسكنون في غرف قليلة، لأسباب تتعلق بانعدام الدخل وانخفاض المستوى المعاشي للأسر التي تستلم الإعانات الاجتماعية من جهة، ولمساوئ السكن المشترك مع الاهل الذي بلغ نسبة عالية ايضاً في مجتمع البحث من جهةُ أخرى، فظروف الحصار الاقتصادي ونتائج الحروب التي مر بها المجتمع العراقي كانت اثارها ثقيلة على الأسرة العراقية، إذ أحدثت شللاً مؤسسياً تاماً هدد مصادر الحياة وجعل المجتمع، وبخاصة الفئات الأكثر عرضة للتهميش في حالة حرمان من مصادر إشباع الحاجات الأساسية، ومع ذلك لم يستطيع مشروع شبكة الحماية الاجتماعية أن يوفر الحاجات الأساسية، كالسكن والعلاج وغيره، بل ظل مقتصراً على مبلغ الاعانة الاجتماعية فقط كمصدر أساسي للعيش اليومي.

٢) التحصيل الدراسي

جدول (٣) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة
لا يجيدون القراءة والكتابة	**٧٠**	**% ١٨**
يقرأ ويكتب	**١٨١**	**% ٤٨**
ابتدائية	**٨٥**	**% ٢٢**
ثانوية	**٣٣**	**% ٩**
دبلوم	**٥**	**% ١**
بكالوريوس	**٦**	**% ٢**
المجموع	٣٨٠	% ١٠٠

كشفت نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة الغالبية العظمى من مجتمع البحث لهذه العينة ونسبتهم (٤٨ %) تأتي بعدهم نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية ونسبتهم (٢٢ %) من مجتمع أفراد عينة البحث فيما بلغ عدد الحاصلين على التعليم الثانوي (٣٣) مبحوثاً وبنسبة (٩ %)، في حين بلغ عدد الحاصلين على الدبلوم (٥) وبنسبة (١ %) من أفراد عينة البحث أما الحاصلين على شهادة البكالوريوس فقد بلغ عددهم (٦) مبحوثاً وبنسبة (٢ %)، أما من هم لا يجيدون القراءة والكتابة فقد بلغ عددهم (٧٠) مبحوثاً وبنسبة (١٨ %) من مجتمع عينة البحث، ونستنتج من خلال هذا الجدول أن العينة شكلت مستويات متباينة في التحصيل الدراسي بدأت من الذين يجيدون القراءة والكتابة وانتهت من هم لا يجيدون القراءة والكتابة، كذلك.

نستنتج من هذا الجدول انخفاض المستوى العلمي للمستفيدين من برنامج الشبكة الحماية الاجتماعية جميعهم، إذْ ظهر انخفاض كبير للأسر الحاصلة على التعليم العالي كالدبلوم والبكالوريوس، وكان هناك ارتفاع واضح بنسبة الامية حيث بلغت نسبتهم (١٨ %)، وهنالك عوامل عدة ساعدت على انتشار الامية

وانخفاض المستوى العلمي لشرائح المجتمع العراقي، كان من بينها انتشار البطالة التي أصبحت من الأعباء التي يعانيها المجتمع العراقي، إذْ ظهر إحصاء عام ١٩٩٧أن حجم السكان في سن العمل بلغ ٥٣ % من مجموع السكان، أي بحدود ١٢ مليون شخص (٥١) ويرى الباحثان أن انتشار الفقر وانخفاض المستوى المعاشي لكثير من الأسر فضلاً عن انتشار نسبة العاجزين والمعاقين كان سبباً في انخفاض مستوى التحصيل الدراسي وانتشار الامية وخاصة للفئات المشمولة ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية.

ثانياً: نتائج بيانات ظاهرة البحث ومناقشتها

جدول (٩)

يوضح الفئات المشمولة براتب شبكة الحماية الاجتماعية

سبب الشمول	التكرار	النسبة
عاجز	٢٢٧	٦٠ %
يتيم قاصر	٣	١ %
طالب متزوج	٥	١ %
عاطل عن العمل	١٤٥	٣٨
المجموع	٣٨٠	١٠٠ %

لقد حدد المشّرع العراقي الفئات المشمولة بالراتب وفقاً للقانون، وهذا ما جاء في المادة (١٣) من قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ /المعدل•، إذْ شمل العاجز كلياً عن العمل بسبب المرض أو العوق أو الشيخوخة، كذلك شمل اليتيم القاصر فاقد الابوين، أي اليتيم الذي فقد والديه بالموت أو في حالة وفاة الاب وزواج الام، يستحق راتب شبكة الحماية الاجتماعية، كذلك شمل كل طالب عراقي أو فلسطيني مستمر بالدراسة لغاية الدراسة الجامعية الأولية، ولا يشمل طلبة الدراسات العليا، وفي عام (٢٠٠٠) أضيفت فئات أخرى للقانون وهم المكفوفون والمعاقون بالشلل الرباعي.

وقد كشفت نتائج البحث الإحصائية أن عدد العاجزين بلغ (٢٢٧) مبحوثاً وبواقع (٦٠ %) من عينة أفراد مجتمع البحث في حين بلغ عدد الايتام (٣) وبنسبة (١ %) من مجموع أفراد العينة، فيما بلغ عدد الطلاب المتزوجين (٥) وبنسبة (١ %) من مجموع أفراد عينة مجتمع البحث، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل (١٤٥) مبحوثاً من مجموع أفراد عينة البحث وبواقع (٣٨ %) من مجموع أفراد عينة البحث، نستنتج من هذا الجدول أن الغالبية العظمى من المشمولين ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية هم من فئة العاجزين، سواء كان بسبب الشيخوخة أو بسبب نقص في قابلياته البدنية أو بسبب مرضهم، وعلى الرغم من شيوع ظاهرة الأسرة النواة، فان الأسرة العراقية ظلت توافر لكبار السن بعض الخدمات المهمة، لكن إتساع دائرة الحياة الحضرية، جعل هذه الشريحة في حالة عوز شديد، وحاجة ماسة الى الرعاية، وقد حاول قانون الرعاية الاجتماعية المرقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠، أن يحل جانباً مهماً من المشكلة من خلال راتب الرعاية الاجتماعية، أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أوجدت مؤسسات عدة لهذه الشريحة إلاّ أن عددها انخفض ويرجع هذا الانخفاض الى نقص في التموين، على الرغم من اتساع الظاهرة بشرياً وجغرافياً، لذلك كانت انعكاساته خطيرة مما اضطر كبار السن إلى التسول. كذلك أظهرت نتائج البحث انخفاضاً كبيراً في عدد الايتام المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية إذْ بلغت نسبتهم بواقع (١ %) من مجموع عينة البحث، في الوقت الذي نرى انتشار حالات اليتم بسبب وفاة الأب تغذي ظواهر التشرد

والتسول، خصوصاً أن دور الايتام لم تكن تقدم خدمات تربوية تتناسب مع أتساع ظاهرة اليتم بسبب الحروب والنزاعات ويرى الباحثان أن دار رعاية الايتام للبراعم في ميسان لم يؤويها أي مستفيد، ومن ثم تم نقل موظفيها الى الدوائر التابعة للوزارة، لذلك فقد كان للحروب والنزاعات التي شهدها المجتمع العراقي طوال العقود الثلاثة الماضية السبب الرئيس لانتشار ظاهرة اليتم، سواء بسبب موت الأب أو غيابة الطويل نتيجة الأسر أو الفقدان، أما فيما يتعلق بفئة الطلاب المتزوجين المشمولين ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية فقد كان منخفضاً أيضاً، ويرى الباحثان من خلال المقابلة الميدانية مع المبحوثين من الطلاب المتزوجين أنه على الرغم من انخفاض هذا العدد فقد تم إيقاف رواتب الطلاب المتزوجين الجامعيين جميعهم بسبب شمولهم بالمنح التي حددتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وهذ مما كانت له انعكاساته السلبية على كثير من الطلاب الذين كانوا يتقاضون الإعانات الاجتماعية. أما فئة العاطلين عن العمل والذين بلغت نسبتهم (٣٨ %) فقد أستمر هؤلاء العاطلون عن العمل يعتمدون بالدرجة الأساس على راتب شبكة الحماية الاجتماعية وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على شمولهم بهذا البرنامج لم تكن هناك بدائل حقيقية لهم كالتعين مثلاً، لذلك كانت له انعكاسات كبيرة على العاطل عن العمل وعلى أسرته، لان مبلغ الاعانة الاجتماعية لا يكفي لسد احتياجاته.

جدول (١٠)

يوضح فيما إذا كانت الأسر تحصل على مساعدات

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة
دائماً	٤٨	% ١٢
أحيانا	٦٧	% ١٨
أبداً	٢٦٥	% ٧٠
المجموع	**٣٨٠**	**% ١٠٠**

كشفت النتائج الإحصائية من خلال الجدول (١٠) إن (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (١٢ %) يحصلون على المساعدات من المنظمات المدنية والهيئات الدينية، في حين إن (٦٧) مبحوثاً وبنسبة (١٨ %) يحصلون على مساعدات ولكن في حقب متباعدة، بينما أجاب (٢٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٧٠ %) بأنهم لا يحصلون على مساعدات.

ونستنتج من خلال الجدول أنَّ دور المنظمات المدنية والدينية كان ضعيفاً ولم يكن فعالاً في خفض توترات المجتمع، إذْ أنَّ تلك المساعدات هي قليلة قياساً الى الظروف التي تعيشها الأسرة في مجتمعنا، ولابد أن تعمل تلك المنظمات لتحقيق أهداف تنموية في القطاعات جميعها، وذلك عبر دعم خطوات الإصلاح وتخفيف الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وتأهيل العاطلين عن العمل ومحاربة الفساد الإداري وتطوير القطاع الخاص، وتعزيز دورهُ في التنمية والمساهمة في بناء السلام والحوار بين مكونات المجتمع جميعها، ويرى الباحثان أنَّ هذه المنظمات رغم الأدوار القليلة التي تقوم بها، إلا أنها تشكل نوعاً من مظلات الأمان.

جدول (١١) يوضح الجهات التي تحصل منها الاسرة على المساعدات

الجهات	التكرار	النسبة
منظمات دينية	**٢٨**	**% ٥٨**
جمعيات خيرية	**١٨**	**% ٣٨**
منظمات مجتمع مدني	**٢**	**% ٤**
أخرى تذكر	**لا يوجد**	**لا يوجد**
المجموع	٤٨	% ١٠٠

كشفت النتائج الإحصائية من خلال الجدول (١١) أن المؤسسات الدينية أحتلت المرتبة الأولى من بين المؤسسات والمنظمات المدنية الأخرى، التي قدمت الدعم والمساعدة لأسر الشبكة إذْ بلغ عدد المبحوثين الذين يحصلون على مساعدات من مؤسسات دينية بواقع (٢٨) مبحوثاً من عينة أفراد مجتمع البحث وبواقع (٥٨ %)، فيما أحتلت الجمعيات الخيرية المرتبة الثانية بواقع (١٨) مبحوثاً، وبنسبة (٣٨ %) يحصلون على مساعدات من جمعيات خيرية، بينما كان (٢) مبحوثاً وبنسبة (٤ %) من عينة أفراد مجتمع البحث يحصلون على مساعدات من منظمات المجتمع المدني.

ونستنتج من خلال هذا الجدول، أنَّ هذه البيانات تؤكد انخفاض الدعم التي تقوم به تلك المنظمات لشبكة الحماية الاجتماعية، في الوقت الذي يجب أن تكون لمنظمات المجتمع المدني، الدور الكبير والفعال في تقديم الدعم للفئات المشمولة ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية وذلك من خلال تشكيل لجان تنسيقية تعمل كحلقة وصل بين الفرد والدولة وهذا ما لم نلمسه من خلال إجابات المبحوثين، إذْ إن تلك المنظمات لم تلبِ الطموح من خلال ما تقدمة من مساعدات لكثير من الأسر، حتى وأن قدمت فهي ليست بمستوى الطموح، إذْ هناك كثير من الأسر بحاجة الى المساعدة، وأن برنامج شبكة الحماية الاجتماعية من خلال ما يقدمه من إعانات لكثير من الأسر، فإنهَّ لا يستطيع أن يلبي احتياجاتها، وأن يوافر الحاجات الأساسية، لذلك فان تفعيل وتطوير عمل المنظمات المدنية له انعكاساته الإيجابية من خلال الوصول لكثير من المستضعفين والمهمشين والذين هم بأمس الحاجة الى العون والمساعدة، ويتم ذلك من خلال العمل المشترك واشراك الباحثين جميعهم مع تلك المنظمات في دورات تطويرية وتدريبية والوصول الى الفئات جميعها التي تستحق راتب شبكة الحماية الاجتماعية.

جدول (١٥)يوضح المشكلات التي تواجه المستفيدون عند استلام الراتب

آراء المبحوثين	التكرار	النسبة
التأخر في صرف الراتب	**٢٨٩**	**% ٧٦**
بعد المكاتب الخاصة بالتوزيع	**٥٩**	**% ١٦**
سوء تعامل الموظفين	**٣٢**	**% ٨**
المجموع	**٣٨٠**	**% ١٠٠**

كشفت نتائج البحث الإحصائية الواردة في الجدول (١٥) أنَّ (٢٨٩) مبحوثاً وبنسب (٧٦ %) يؤكدون بأن معظم المشكلات التي تواجههم عند استلام راتب شبكة الحماية الاجتماعية هو التأخر في صرف الراتب، إذْ تصل المدة الى أكثر من ثلاثة أشهر، في حين أنَّ (٥٩) مبحوثاً وبنسبة (١٦ %) أجابوا الى أن بُعد المكاتب الخاصة بتوزيع الإعانات الاجتماعية، تكون من بين المشكلات التي تواجههم عند أستلام الراتب إذْ إنَّ كثير من المبحوثين يسكنون في مناطق نائية وقرى بعيدة لا توجد فيها مكاتب خاصة

بتوزيع الإعانات الاجتماعية، في حين أن (٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٨ %) من أفراد عينة البحث، يؤكدون على التعامل السيّء من قبل موظفي المكاتب الخاصة بتوزيع رواتب شبكة الحماية الاجتماعية قد تكون كأهم المشكلات التي تواجههم عند استلام الراتب.

ونستنتج من خلال هذا الجدول، أن المبحوثين جميعهم يواجهون مشكلات كثيرة عند استلام راتب شبكة الحماية الاجتماعية وقد كانت أكثر المشكلات هو تأخير صرف الإعانات الاجتماعية للمشمولين، ويرى الباحثان أن هذا التأخير له انعكاساته السلبية على الأسر ويؤدي الى قلة الدخل أو انعدامه وبالتالي يؤدي الى حدوث توترات أسرية تتفاقم أحيانا إلى حد تؤدي معه الى تفكك الأسرة، أو تراجع كفاءة أدائها لوظائفها كذلك أن قلة الدخل يشكل عاملاً اساسياً من عوامل انتشار بعض الظواهر الاجتماعية والسلوكية والانحرافية، كالتشرد والتسول، وفي أحيان كثيرة تدفع الأسرة الفقيرة أبنائها الى التسول أو قد تمارس ضدهم العنف مما يدفعهم الى ترك الأسرة.

أما فيما يتعلق ببعد المكاتب الخاصة بتوزيع الإعانات الاجتماعية، فيرى الباحثان أن توزيع الإعانات الاجتماعية الخاصة بشبكة الحماية الاجتماعية يختلف عن توزيع رواتب الرعاية الاجتماعية، إذْ كانت رواتب الرعاية الاجتماعية توزع على المشمولين من خلال مكاتب البريد الموجودة في مركز وأقضية المحافظة وعلى هوية الرعاية الاجتماعية، أما الإعانات الاجتماعية فتوزع عن طريق ما يدعى بـ(الهوية الذكية) وعن طريق المكاتب الاهلية الموجودة في المحافظة، والمشكلة التي يواجهها المستفيد، أن هذه المكاتب تستقطع جزءاً من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية كعمولة، وغالباً ما يتم استغلال المواطنين وخاصة من هم كبار السن بخصم مبلغ أكثر من المبلغ المقرر كذلك غالباً ما يشتكي المواطنين المستفيدون من تصرف بعض الموظفين العاملين بتلك المكاتب، إذْ إنَّ هذه المكاتب هي أهلية ولا تخضع للمراقبة من قبل الجهات المسؤولة، ، لذلك قامت شبكة الحماية الاجتماعية في ميسان بتشكيل فريق عمل، من الباحثين الاجتماعين، لمراقبة تلك المكاتب والوقوف على طبيعة عملها، وتمكن فريق العمل من الوقوف على كثير من الخروقات، على أثرها تمت إحالة المخالفين الى المحاكم المختصة.

جدول (١٦)

يوضح آراء المبحوثين بافتتاح فروع لشبكة الحماية الاجتماعية في الاقضية والنواحي

آراء المبحوثين	التكرار	النسبة
نعم كثيراً	**٢٨١**	**% ٧٤**
الى حد ما	**٨٢**	**% ٢١**
لا يقلل	**١٧**	**% ٥**
المجموع	**٣٨٠**	**% ١٠٠**

تشير نتائج البحث الإحصائية الواردة في جدول (١٦) أنَّ (٢٨١) مبحوثاً من مجموع أفراد عينة البحث، وبنسبة (٧٤ %) يؤيدون افتتاح فروع لشبكة الحماية الاجتماعية في أقضية ونواحي محافظة ميسان، في حين أجاب (٨٢) مبحوثاً وبنسبة (٢١ %) بأن افتتاح فروع لشبكة الحماية فإنه الى حد ما يقلل من العبء على المستفيدين من برنامج شبكة الحماية الاجتماعية، في حين رفض (١٧) مبحوثاً وبنسبة (٥ %) أنشاء فروع لشبكة الحماية الاجتماعية في المحافظة.

نستنتج من الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول (١٦) أنَّ أغلبية أفراد عينة البحث يرغبون ويؤيدون أنشاء فروع لشبكة الحماية الاجتماعية في أقضية ونواحي المحافظة (وهذا هو يبدوا مطلباً

موضوعياً وحيوي)، لان محافظة ميسان تتكون من (١٣) وحدة أداريه، وهناك وحدات تبعد أكثر من (١٠٠كم٢) عن مركز المحافظة، وهذا البعد له انعكاساته السلبية على المستفيد، فيما يتعلق بالجهد الذي يبذله أو تحمله تكاليف السفر، خاصة أن أغلب المستفيدين هم العاجزون أو المعاقون أو من هم مصاب بالأمراض العقلية، ويرى الباحثان أن افتتاح هذه الفروع، في تلك المناطق التي تبعد كثيراً عن مركز المدينة، ستعكس نتائج إيجابية على المستفيد وتسهل علية إنجاز معاملته خاصة في مدة اكمال البيان السنوي في بداية كل عام • بأقل جهد وتكاليف، كما أنها تعمل على تخفيف الازدحام والمراجعين على دائرة شبكة الحماية الاجتماعية.

جدول (١٧)

شعور الأسرة عند استلام راتب شبكة الحماية الاجتماعية

آراء المبحوثين	التكرار	النسبة
ارتفاع المستوى المعاشي	**٩٦**	**% ٢٥**
يحافظ على تماسك الأسرة ويبعدها عن الانحراف	**١٢٩**	**% ٣٤**
ارتفاع المستوى العملي ومواصلة دراسة الأبناء	**٤٥**	**% ١٢**
استقرار الحالة النفسية وزيادة ثقة الانسان بنفسة	**٩٠**	**% ٢٤**
الشعور بالخجل والخزي	**٢٠**	**% ٥**
المجموع	**٣٨٠**	**% ١٠٠**

تشير نتائج البحث الإحصائية الواردة في الجدول (١٧) أن (٩٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٥ %) يشعرون بأن استلام راتب شبكة الحماية الاجتماعية يؤدي إلى ارتفاع المستوى المعاشي، في حين أجاب (١٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٤ %) يشعرون عند استلام الراتب بتماسك الأسرة ويبعدها عن الانحراف، بينما أجاب (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (١٢ %) بأن استلام راتب شبكة الحماية الاجتماعية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العلمي للأبناء واكمال دراستهم، ، وكان (٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤ %) بأن راتب الاعانة الاجتماعية يؤدي إلى استقرار الحالة النفسية للمستفيد، وكذلك يؤدي الى زيادة ثقة الانسان بنفسه، وأخيراً بلغ عدد المبحوثين الذين يشعرون بالخجل عند استلام الراتب (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٥ %) من أفراد عينة البحث.

ونستنتج من الجدول اعلاه أنَّ راتب شبكة الحماية الاجتماعية يساعد على تحسين المستوى المعاشي لأبناء الأسرة ويؤكد اعتزاز الانسان بنفسه، وكذلك يساعد الأبناء على مواصلة تعليمهم ويبعد الشخص وأسرته عن الانحراف والتسول والجنوح والتشرد، لذلك اتضحت الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لراتب شبكة الحماية الاجتماعية من خلال حماية الأسرة من العوز المادي وصيانة كرامة الانسان واطمئنانه على مستقبله، وكذلك أمنته من التسرب الدراسي لا بنائه ومواصلة تعليمهم وأبعدته عن التشرد والتسول، كذلك كانت انعكاسات راتب شبكة الحماية الاجتماعية واضحة على الجانب النفسي للفرد، إذْ ولدت لديه شعوراً بالثقة والاطمئنان للمستقبل وأبعدته عن الشعور بالخجل والفقر المادي، وأن هذا الشعور كان يجده الباحثان على وجوه المشمولين من خلال تعامله اليومي طوال مدة عملة في شبكة الحماية الاجتماعية، ونادراً ما يشعرون بالحرج والتردد عند استلامهم راتب الشبكة، بل العكس يشعرون بأن

الراتب هو حق من دولته، لذلك نراهم متفائلين ومتمسكين به، فأصبح راتب شبكة الحماية الاجتماعية يمثل مرحلة مهمة في حياة المشمولين فيشعرون بالألم والاسى وعدم الاطمئنان في حالة انقطاعه عنهم.

جدول (١٨) يوضح دور راتب شبكة الحماية في حل المشكلات الاجتماعية والتقليل من عمالة الأطفال

أراء المبحوثين	المشكلات الاجتماعية		عمالة الأطفال	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	**٢٦٥**	**% ٧٠**	**٢٢٩**	**% ٦٠**
لا	**١١٥**	**% ٣٠**	**١٥١**	**% ٤٠**
المجموع	**٣٨٠**	**% ١٠٠**	**٣٨٠**	**% ١٠٠**

كشفت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (١٨) أن (٢٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٧٠ %) يرون أن لشبكة الحماية الاجتماعية دوراً كبيراً في حل كثير من المشكلات الاجتماعية التي تواجه الاسرة، في حين أجاب (١١٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٠ %) رفضهم لأي دور لشبكة الحماية الاجتماعية في حل المشكلات التي تواجههم.

ونستنتج من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من عينة أفراد مجتمع البحث يعدون برنامج شبكة الحماية الاجتماعية هو أجراء منظم يستهدف تمكين الأسرة الفقيرة في إشباع حاجاتها والتخفيف من الاثار الاجتماعية والنفسية للفقر إذْ تواجه كثير من الأسر بسبب انخفاض المستوى المعاشي الى حدوث كثير من الظواهر الاجتماعية والسلوكية ولانحرافيه، ومع ازدياد نسبة المتسولين وأطفال الشوارع بادرت شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ميسان بشمول المتسولين جميعهم براتب شبكة الحماية الاجتماعية، بعد أن أخذت تعهدات خطية بعدم ممارسة هذه الظاهرة، وكان من وراء هذا الاجراء انعكاسات كبيرة وإيجابية تكللت باستلام كثير من المتسولين لراتب شبكة الحماية الاجتماعية، مما قلل عدد المتسولين في كثير من التقاطعات والشوارع، باستثناء المتسولين الذين يأتون من محافظات مجاورة، فلا يمكن شمولهم بالإعانة الاجتماعية لكون مستمسكاتهم الثبوتية محافظات أخرى.

كما كشفت نتائج البحث الإحصائية في الجدول أعلاه أن (٢٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٦٠ %) من أفراد مجموع عينة البحث، يؤكدون أهمية راتب شبكة الحماية الاجتماعية في التقليل من عمالة الأطفال، في حين أجاب (١٥١) مبحوثاً وبنسبة (٤٠ %) من أفراد مجتمع البحث يرفضون لأي دور لشبكة الحماية الاجتماعية في التقليل من ظاهرة عمالة الأطفال.

ونستنتج من الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين متفقون على أن راتب شبكة الحماية الاجتماعية يقلل من أطفال الشوارع والمشردين، تلك الظاهرة السلبية التي خلفتها ظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها المجتمع العراقي، واستمرت تلك الأوضاع حتى بعد عام ٢٠٠٣ وما مر به الشعب العراقي من تدهور في الأوضاع الأمنية، وانخفاض في المستوى المعاشي، وانعدم في مستوى الدخل للأسرة العراقية، كلها عوامل أدت الى تفاقم هذه الظاهرة بحيث أخذت تأخذ أشكالاً متعددة حتى أصبحت ظاهرة اجتماعية ذات مخاطر أمنية واجتماعية، مما حدد بالمشرع القانوني لإيجاد ضوابط وعقوبات قانونية، خاصة بمن يمارس هذه الظاهرة، وبادرت شبكة الحماية الاجتماعية في شمول اعداد كبيرة من المواطنين، للحّد من بعض المشكلات الاجتماعية ومنع الأطفال من العمل المبكر وحمايتهم من أضرار هذا العمل على مستقبلهم•.

ويرى الباحثان أن لهذه الظاهرة أبعاد اجتماعية ونفسية وتربوية وتحتاج الى حل سريع وحاسم، إذْ إنَّ الزيادة المطّردة تدعوا إلى الانتباه عليها ليس فقط لأنها مشكلة إنسانية، بل لأنها تمس أطفالنا وهم عتادنا للمستقبل، لذلك يرى الباحثان أن لعمالة الأطفال انعكاساتها السلبية والخطيرة من خلال إضافة أعداد جديدة من الأميين، إذْ إنَّ هؤلاء الأطفال هم الفئة المتسربة من التعليم وكذلك تزيد من أعداد الأطفال ذوي البنية الضعيفة، كذلك لها آثار صحية تنعكس على الأطفال لكونهم يعيشون في بيئة صحية غير سليمة لا تتناسب مع أعمارهم، لذلك لابد من التصدي لهذه الظاهرة وذلك من خلال أجراء المزيد من الدراسات، وتكثيف الدور الإعلامي ووضع الحلول الاستراتيجية للقضاء على هذه الظاهرة.

نتائج البحث :-

لقد خرج البحث بعددٍ من النتائج الميدانية كان أهمها :

١- أن أغلب المستفيدين من برنامج شبكة الحماية الاجتماعية كان من فئة العاجزين .
٢- أوضحت الدراسة أن أغلب الأسر لا تحصل على مساعدات من جهات غير رسمية .
٣- أوضحت الدراسة أن لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الدور الأساسي في دعم شبكات الأمان الاجتماعي.
٤- أوضحت الدراسة أن راتب شبكة الحماية الاجتماعية لم يعمل على توافر الحاجات الأساسية للأسرة العراقية .
٥- تبين أن أستلام راتب شبكة الحماية الاجتماعية قلل من عمالة الأطفال وأبعدت الشخص وأسرته عن التسول والانحراف والجنوح.
٦- تبين أن راتب شبكة الحماية الاجتماعية ساعد على تحقيق استقرار المرأة وعلى علاقاتها الأسرية
٧- تبين أن راتب شبكة الحماية الاجتماعية قلل من القهر والظلم الاجتماعي.
٨- أوضحت الدراسة أن أغلب المستفيدين يؤيدون إيجاد بدائل حقيقية لفئة العاطلين عن العمل.
٩- أوضحت الدراسة أن اغلب المستفيدين يؤيدون افتتاح فروع لشبكة الحماية الاجتماعية في الاقضية والنواحي .

التوصيات :-

ضمن إطار الاستنتاجات العلمية التي خرجت بها الدراسة،يتقدم الباحث بمجموعة من التوصيات التي يراها ضرورية التي تطلب من المجتمع والدولة معاً القيام بالدور المناسب لمعالجة المشكلات التي تبرز في المجتمع ،وهي على النحو الآتي:

١. ضرورة أن يتم تحديد المشمولين على أساس منهج يعتمد على الإحصاء والدراسة السكانية ،لان العمل وفق هذا الأسلوب يحرم عدد من المواطنين المستحقين فعلاً لهذه المبالغ ،ويجب أن يكون هناك تعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي من خلال ما يوافر من بيانات عن مستوى الفقر والبطالة ،يمكن أن تسهم في معرفة أعداد المشمولين ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية.
٢. ضرورة أعادة النظر بالمبالغ التي تصرف للمشمولين ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية ،أذَّ تتناسب مع المتطلبات الحقيقية ،ومراعاة عدد الافراد، والاهتمام بالوضع الصحي للأسرة .
٣. ضرورة إعطاء دور لمنظمات المجتمع المدني ،أذاْ تأخذ صيغة رقابية أو تشخيصية للأسر التي لا تمتلك الوصول الى دائرة الاستهداف .

٤. ضرورة ربط شبكات الأمان الاجتماعي بالضمان الاجتماعي من خلال رؤية تكاملية لتحقيق الامن الإنساني.
٥. ضرورة إعطاء دور كبير للجانب الإعلامي ،من خلال توعية المواطنين وإيضاح الخطوات التي يجب تطبيقها عند التسجيل ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية.
٦. تخصيص جزء من ميزانية الدولة لدعم المشاريع التنموية ذات الاستثمار البعيد الأمد ،لتحسين الأحوال المعاشية ومواجهة العوز المادي.
٧. من أجل الحد من ظاهرة البطالة ،ومعالجة العوز المادي بين فئات الشباب ، نوصي بدعم مشاريع القروض الميسرة والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل .
٨. تطوير وتحسين البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى رفع المستوى المعاشي وتوافر الحماية الاجتماعية.
٩. تفعيل دور مراكز التأهيل والتدريب المهني ودعم البرامج والخدمات التي يقوم بتقديمها ،من خلال التعاون التام مع الوزرات كافة والدوائر غير مرتبطة بالوزارة ،بضرورة تغطية احتياجاتها من الايدي العاملة عن طريق مراكز التشغيل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

المقترحات: يقترح الباحث من خلال هذه الدراسة أجراء دراسات لاحقة تدعم نتائج البحث وتعززه.

المصادر:

١. ادريس هادي صالح: ضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،٢٠٠٦.
٢. آمال عز الدين رشيد، الامن الانساني، للاسر العراقية، في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية الاداب، ٢٠٠٨.
٣. آمال محمد احمد المهنا، تقرير عن دور الرعاية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بغداد، ٢٠٠٦.
٤. انعام عبداللطيف الشهابي: دور راتب رعاية الاسرة في حياة المسنين والعاجزين والقاصرين، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،كلية الآداب ،قسم الاجتماع ١٩٨٥ .
٥. حسناء ناصر ابراهيم: وصال عبد الله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية وأثرها في حماية المستهلك، بغداد، بحث مشور، ٢٠١١post—2011—6—20—BlogSpot-com– hamdisocial –www بحسب الرابط :نقلت بتاريخ ٢/٤/١٧
٦. سيمونا ميريلا ميكولسكو: نظام شبكة الحماية الاجتماعية، مجلة العمل والمجتمع، العدد ١، ٢٠٠٦.
٧. عدنان ياسين مصطفى ،التنمية البشرية ،المسارات والافاق، مجلة المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٣،العدد٩
٨. عدنان ياسين مصطفى: التنمية الاجتماعية في العراق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي، ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٩، ٢٠٠٣.
٩. عدنان ياسين مصطفى: السياسة الاجتماعية في العراق، الاشكالات والنهوض، مجلة العمل والمجتمع، العدد، ٩، ١٠، ٢٠٠٩-٢١٠.
١٠. علي جواد وتوت، المضامين الاجتماعية في الرسم العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الاداب جامعة بغداد، ١٩٩٩.
١١. علياء أكرم عارف :الرعاية الاجتماعية ودورها في الحد من الفقر عبر العصور ،دراسة تاريخية ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،٢٠١١.
١٢. فلاح خلف الربيعي، دور الشبكة الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من الخصصة، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٢٢٨٨، ٢٠٠٨، نقل بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠١٣.

١٣. كاظم شمخي عامر: القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل، وزارة العمل، المركز الوطني للبحوث، ملحق مجلة العمل والمجتمع، ط١، ،٢٠٠٧ .
١٤. كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية ، مزايا ومعوقات، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، العدد ١٩ ، ٢٠٠٧.
١٥. كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، الاهداف والمبادئ، بحث منشور في بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦.
١٦. ماهر ابو المعاطي: الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية ٢٠١٠.
١٧. مثال عبدالله يحيى: الخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني ،بحث منشور،بغداد ،كلية التربية ،٢٠٠٧.
١٨. محمد شيا :مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات ،٢٠٠٨.
١٩. محمد علي محمد: مقدمة في البحث الاجتماعي ،بيروت دار النهضة العربية ، ١٩٨٢
٢٠. محمد كامل البطريق: الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن ، ١٩٦٢
٢١. محمد محمود الجوهري : أسس البحث الاجتماعي عمان دار المسيرة ، ٢٠٠٩.
٢٢. محمود هاشم حنون: مدى استفادة المشمولين براتب شبكة الحماية الاجتماعية، دراسة ميدانية بغداد، ٢٠١٢.
٢٣. وفاء جعفر المهداوي :نظام الحماية الاجتماعية ،وحقوق الانسان ،مجلة الحكمة ،العدد، ٤٢، ٢٠٠٦.

الانترنيت:

1. http: www- elabat goggle – com- jabot- thread? 7378ec4lb4b5016b- 27 – 10 – 2010.
2. http:www-almaany- com- homephp? Language- Arabic 2012. 10. 25
3. www – hamdisocal—BlogSpot—com—20-- 6—2011—pons بحسب الرابط نقلت بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧

الهوامش:-

(1)http:www–almaany–com—homephp? Languge– Arabic

(2)http:www–ejabat goggle –com –ejabat –thread?7378ec41b4b5016b –27–10–2010

(٣) فلاح خلف الربيعي: دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من الخصخصة مؤسسة الحوار المتمدن، العدد٢٢٨٨، السنه ٢٠٠٨

(٤) علي جواد وتوت: المضامين الاجتماعية في الرسم العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٧

(5)http–www–alma lag–com– home –Language–word –html

(٦)كريم محمد حمزة: شبكة الحماية الاجتماعية، مزايا ومعوقات، بحث منشور، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد ١٩، ٢٠٠٧.

(٧) كريم محمد حمزة: شبكة الحماية الاجتماعية في العراق الاهداف والمبادئ، ، بحث منشور، ص٥ في ٢٠٠٦ /٦/٢٧

(٨) فلاح خلف الربيعي: دور شبكات الحماية في حماية الفقراء من الخصخصة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٩)آمال عز الدين رشيد: الأمن الإنساني للأسر العراقية في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨، ص٢٣

•والفئات هي: (الأسر ذات الدخل الواطئ)، و(الأسر عديمة الدخل)، و(المعوقين)، و(العاطلين عن العمل)، والفئات الأخرى (أسرة السجين المحكوم مدة زادت عن سنة واحدة)، و(أسرة المفقود) إذ ثبت فقدانه بحكم قضائي، و(الطالب المتزوج المستمر على الدراسة)، والارملة والمطلقة، والمهجورة (الباحثان).

(١٠)آمال محمد أحمد المهنا: تقرير عن دور الرعاية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية، بغداد، ٢٠٠٦، ص١١

(١١) أحمد زكي بدوي: أصول الخدمة الاجتماعية، دار الفكر العربي، بدون مكان طبع، ١٩٨٩ ، ص ٨٦

(١٢)مثال عبد الله يحيى: الخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني، بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٧، ص٣

(١٣) محمد كامل البطريق: الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن، مكتبة الانجلو المصرية، ، ١٩٦٢، ص ٥

(١٤) أحمد زكي بدوي، المصدر السابق، ص ٩٢

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩٣

•وهي تقديم جزء من عشرة أجزاء مما يرزق الله الانسان وتعتبر حق الفقير لا صدقة جارية (أحمد زكي بدوي، المصدر السابق، ص ٩٤).

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣

(١٧) مثال عبدالله يحيى: مصدر سابق ٦

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٨

(١٩) أحمد زكي بدوي، المصدر السابق، ص١٠١

• شارلمان بالفرنسية (Charlemagne) (٧٨٢– ٨١٤) امبراطور الإمبراطورية الرومانية القديمة المقدسة بين عامي (٧٦٨– ٨٠٠).

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٤

(٢١)hamisocio–BlogSpot–com 2011–http–www

•اليزابيث الأولى (١٥٣٣– ١٦٠٣)، وهي ملكة إنكلترا وايرلندا ولقبت بالملكة الفاضلة، وهي الحاكم الخامس والأخير من سلالة تيودور وهي ابنة الملك هنري الثامن.

•هو أمير ويلز وولي عهد المملكة المتحدة وهو ابن الملكة اليزابيث الثانية ملكة المملكة المتحدة وزوجها وهو أب للأميرين (وليام وهنري) المعروف باسم هاري.

(٢٢)حسناء ناصر إبراهيم ووصال عبد الله حسين: واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، بحث منشور، في موقع مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، تاريخ الدخول ١٠–٠٤–٢٠١٤، بحسب الرابط: http //www.mracpc.uobaghdad.edu.iq/ArticleShow.aspx?ID=110

(٢٣)المصدر نفسه

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٠

(٢٥) أحمد زكي بدوي: المصدر السابق، ص ١٠٨

(٢٦) حسناء ناصر إبراهيم ووصال عبد الله حسين: واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، مصدر سابق.

(٢٧) ماهر ابو المعاطي علي: الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ١٦

(٢٨) الانترنيت: http- Carnegie-mec-org-events ؟ fa-٣٨١٢

(٢٩) جوانا سليفا: شبكات الامان الاجتماعي في البلدان العربية، صحيفة الاقتصادية، العدد، ١٢٥٧٩، ٢٠١٣

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦

(٣١) وظهرت جمعيات غير حكومية لتقديم خدمات لأصناف المحتاجين مثل المعوقين والأرامل والايتام، مثل (جمعية بيوت الامة) و(جمعية الخدمات الدينية والاجتماعية) و(جمعية حماية الأطفال)، و(معهد رمزي للصم) وغيرها لعبت دوراً مهما في التاريخ الاجتماعي المعاصر.(عدنان ياسين مصطفى ،التنمية البشرية ،المسارات والافاق، مجلة المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٣،العدد٩)

(٣٢)انعام عبداللطيف الشهابي: دور راتب رعاية الاسرة في حياة المسنين والعاجزين والقاصرين، رسالة ماجستير غير منشورة ،١٩٨٥،ص ٣٨

(٣٣) علياء أكرم عارف :الرعاية الاجتماعية ودورها في الحد من الفقر عبر العصور،دراسة تاريخية،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،٢٠١١،ص ١٦

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥)عدنان ياسين مصطفى: التنمية الاجتماعية في العراق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي، ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٩، ٢٠٠٣، ص٧١

(٣٦)حسناء ناصر ابراهيم: وصال عبدالله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية وأثرها في حماية المستهلك، مصدر سابق.

(٣٧) عدنان ياسين مصطفى: السياسة الاجتماعية في العراق، الاشكالات والنهوض، مجلة العمل والمجتمع، العدد، ٩، ١٠، ٢٠٠٩-٢١٠، ص ١٦

(٣٨) وفاء جعفر المهداوي: نظام الحماية الاجتماعية وحقوق الانسان، مجلة الحكمة العدد، ٤٢، ٢٠٠٦م، ص ٧٢

(٣٩) عدنان ياسين مصطفى: السياسة الاجتماعية في العراق، الاشكالات والنهوض، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٤٠)حسناء ناصر ابراهيم: وصال عبد الله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية وأثرها في حماية المستهلك، مصدر سابق.

(٤١) أمال عز الدين رشيد: الامن الانساني في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

(٤٢) سيمونا ميريلا ميكولسكو: نظام شبكة الحماية الاجتماعية، مجلة العمل والمجتمع، العدد ١، ٢٠٠٦، ص ٥٤.

(٤٣) كريم محمد حمزة:شبكة الحماية الاجتماعية، مزايا ومعوقات، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٤٤) إذ قام البنك الدولي بتقديم مساعدات تضمنت بشراء الاجهزة وبرامج التدريب وتكليف مستشارين وبقيمة ثلاثة ملاين دولار.

(٤٥) المصدر نفسه ص ١٨.

(٤٦)ادريس هادي صالح:ضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٦، ص٣

(٤٧)بلغ عدد العوائل المهجرة (١١٩١) وبلغ المبلغ الموزع للهجرين(٦٠٧٠٠٠٠٠) وبلغ المبلغ المعاد للخزينة (٣٩٣٠٠٠٠٠) و(٥٨٧٧٠٠٠٠) موجود في خزينة المحافظة من أصل (١٥٨٧٧٠٠٠٠) تم سحبها من مصرف الرافدين.

(٤٨) محمد علي محمد: مقدمه في البحث الاجتماعي، بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٢،ص١٦٤

(٤٩) محمد شيا: مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط٢، ٢٠٠٨،ص٩١

(٥٠)محمد محمود الجوهري: أسس البحث الاجتماعي، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٩،ص٩٩

(٥١)عدنان ياسين مصطفى: التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والافاق، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٩٥)، ٢٠٠٣، ص ٧٤

- للاستزادة راجع تعليمات قانون الرعاية الاجتماعية المرقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الصادر عن وزارة العمل الشؤون الاجتماعية.
- البيان السنوي هو حضور ا لمستفيد شخصياً أمام مكتب البحث الاجتماعي في بداية كل عام للتأكد من سلامة موقف المستفيد وللكشف عن جميع المتغيرات الاسرية التي طرأت علية من خلال استمارة تعدها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- للاستزادة: راجع دراسة البروفسور بيتر بوص الموسومة (راتب رعاية الاسرة من أجل حماية الطفل من العمل المبكر) جاء في المصدر المار ذكره بعنوان Social Services in England and Wales – p. p. 246.265

Abstract

Social protection network depends on the principle of social solidarity and it is a noble humanitarian principle which derives from the tendency of human necessities to help the man by man.The project of social protection network emphasizes on the need to provide a decent living for Iraqi poor people to help and mitigate them, so do not push them of needing to beg or to deviate with illegal business so, this project aims that.

This project aims to raise the Iraqi standard of living of poor families, given that the family is the nucleus of society here is reflected human and social dimensions of social protection network in helping the poor and the capacity of the chip size covered by this salary in addition to social, economic and cultural changes that have occurred in family life after giving salary and thus its impact in accelerating the process of development in the community.

According to these changes, and in order to stand on the most important social and economic repercussions for the draft social protection network and achieve the objectives of the research, the researcher tried to answer a series of questions posed by this problem .

Did the project of the social protection network achieve its goals in Iraq after ten years of its creation by Created for which project ؟What are the mechanisms used in this project ؟ What are the most important targeted groups in the project of social protection network ؟Did the project of social protection network achieve the principle of social solidarity, which aims to ؟Did the project reduce the suffering of poor people ؟Did the project able to ensure fair targeting to all members of the community? Did the project find the real alternatives to the category of the unemployed? Did the organizers able to eliminate breaches, forgery and corruption and the entry of sudden people to the Social protection network؟

Did the project achieve the humanitarian and social dimensions؟And to identify the most important implications of social and economic development, the researcher identify the concepts of research by focusing on the social protection network through the study of the historical development of social protection network and learn about the most important mechanisms and targeted groups for this project, using the historical and comparative method to compare it during certain periods of time, and to identify the possibility that the social protection network is working to achieve, humanitarian, social and economic security.